**جامعة 8 ماي 1945 – قالمة -**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**الطـــالبة البـــاحثة:** لعجــل راضيــة.

**الطور الثالث:** LMD (دكتوراه) بجامعة قسنطينة 3.

**التخصص:** التنـظيم السياســي والإداري –سنة ثــانية-

**البريد الالكتروني:** r.laadjel@yahoo.com

**رقم الهاتف:** 0793.09.78.79

 **إلى السيد: رئيس الملتقــى الدولــي حول: صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلة، المنظم بتاريخ: 08 و09 ديسمبر 2018.**

**المــوضــوع:** طلب المشاركة في الملتقى الدولي حول: **صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلة المنظم بتاريخ 08 و09 ديسمبر 2018.**

 لـــي الشرف ان اتقدم الى سيادتكم بطلبي هذا، والمتمثل في طلب المشاركة في الملتقى الدولي حول: **صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلة** والذي سينظم بتاريخ: 08 و09 ديسمبر 2018، بقسم العلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، وذلك باجراء مداخلة ضمن اطـــــــار:

المحور الثانـــــــي المعنون بــــ:

* **قضــــايـــا بنــــاء المســـتقبل العربـــــي.**

**عنوان المداخلة**

**التنمية الإنسانية كمقاربة لتحقيق التنمية والديمقراطية: قراءة في المسارات المستقبلة للوطن العربي.**

**ملخص المداخلة (باللغة العربية):**

من خلال ما تقدم في سياق البحث في العلاقة بين التنمية والديمقراطية ضمن اطار التنمية الإنسانية تبين ان من منظور هذه الأخيرة تكون العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية علاقة تفاعلية أساسها التاثير المتبادل باعتبارهما متكاملان ويعززان بعضهما البعض.

 يمكن ان نميز أيضا ان كل من مضامين الديمقراطية والتنمية اصبحا تجمع بين طرفي نقيض (العالمية /الخصوصية)، فالديمقراطية تقوم على قيم ومبادئ عالمية متفق حولها، وتستند في بنائها الى الخصوصية المحلية، والامر نفسه ينطبق على مضامين التنمية الإنسانية، فاعتبار هذه الأخيرة كانموذج تنموي بتاكيده على تفعيل الجانب الإنساني للتنمية المرتبط بكافة الابعاد التنموية بحيث يكون الانسان الفرد وحدة أساسية في التحليل التنموي لهذا الانموذج وارتباط ذلك بالديمقراطية.

 كما يمكن القول أن التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بداية من العام 2011 وحتى الآن، تندرج ضمن التحولات المهمة وليست الجذرية، لأنها أفرزت مجموعة من المفاهيم والاقترابات التحليلية الجديدة، كما أفرزت مجموعة من الفواعل الدولية، سواء ما فوق الدولة أو ما دون الدولة، إلا أنها لم يترتب عليها تغييراً جذرياً في بنية النظام الدولي.

 وفي إطار هذه الاعتبارات، وسعيا نحو تحليل الاتجاهات المستقبلية للتحولات التي يمكن أن يشهدها الوطن العربي، خلال السنوات القادمة، عدد من السيناريوهات والمسارات الأساسية ، في محاولة استقرائية لأهم ما انتهت إليه أطروحات عدد من الباحثين والمؤسسات البحثية خلال السنوات القليلة الماضية.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية الإنسانية، التنمية، الديمقراطية، المسارات المستقبلية للوطن العربي.

**ملخص المداخلة (باللغة الإنجليزية):**

In the context of research on the relationship between development and democracy within the framework of human development, it is clear that from the perspective of the latter, the relationship between democracy and economic development is an interactive relationship based on mutual influence as complementary and mutually reinforcing.

    Democracy is based on universal values ​​and principles that are agreed upon and based on local privacy. The same applies to the implications of human development. The latter is considered as a developmental model. Stressing the activation of the human aspect of development associated with all dimensions of development so that the individual individual is a fundamental unit in the development analysis of this model and the link to democracy.

    It is also possible to say that the political transformations witnessed in the Arab region from the beginning of 2011 until now are part of the important transformations, not the radical ones, because they produced a series of new analytical concepts and interpretations, as well as a series of international works, both above the state and without the state. It did not entail a radical change in the structure of the international system.

    In the context of these considerations, and in an attempt to analyze the future trends of the transformations that the Arab world is likely to witness in the coming years, a number of basic scenarios and processes are attempted in an inductive attempt at the most important conclusions of theses of a number of researchers and research institutions over the past few years.

**Keywords:** Human Development, Development, Democracy, Future Paths for the Arab World.

**مقدمة**

إن تزايد متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية، في ظل ظروف فشل السياسات العامة الفردية المتجاهلة لحقوق المواطنين خاصة في الدول النامية، أذكى شعورا بضرورة المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ هذه السياسات، وتزامن ذلك مع سياسية المشروطية التي تنتهجها الدول والمنظمات المانحة والمتمحورة أساسا حول حقوق الإنسان والحريات الاقتصادية.

 كما انتقلت مفاهيم الأمن والتنمية في هذه الفترة، إلى بعدها الإنساني بدل البعد العسكري أو الاقتصادي، فظهرت مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، المرتبطة بحقوق الإنسان، ما جعل هذه الحقوق مرتبطة بإنسانية الإنسان وبعيدة عن الفوارق التي قد تحدثها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع الوضع الذي شهده الوطن العربي .

 حيث ان الوطن العربي يشهد تحولات وتغيرات ومنعطفات سياسية وثقافية واجتماعية عبر قرن من الزمان، وقد زادت وتيرة هذه التغيرات بشكل ملحوظ، على جسر الألفية الثالثة، وما واكبها من صراعات سياسية وعسكرية وثقافية، تعصف في المنطقة العربية بشكل واضح وخطير، هذا وينطوي عن الطبيعة الإنسانية بشكل عام تعقيدات كبيرة، وتنوع في التجارب، واختلاف وديناميكية واضحة في بيئة المؤسسات، والدول، مما يصعب معه وضع افتراضات محددة لسبر أغوار تلك الطبيعة الانسانية.

 فتطبيق أنموذج "التنمية الإنسانية"، القائم على اعتبار الناس هم الثورة الحقيقية للأمم، ووسيلة للتنمية وغايتها، يؤدي الى التأكيد على ضرورة تمكين الناس عبر تحرير قدراتهم لكن قبلا يجب بناؤها حتى يتم توظيفها بشكل ملائم ومفيد. ويفيد ذلك بضرورة واهمية دور الدولة في تحقيق التنمية من خلال إعادة هندسة قدراتها وجعل المعادلة التنموية تقوم على دور تنموي فعال للدولة، قطاع خاص نشط ومجتمع مدني مشارك.

 فمن كل ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

**كيف يمكن أن تتناسق كل من التنمية والديمقراطية في مضمون شامل للتنمية الإنسانية بالنظر الى حالة الوطن العربي؟**

يتم دراسة هذه الإشكالية من خلال ثلاثة محاور أساسية، وهي كالتالي:

**أولا: الاطــــــار المفاهيمـــــي للدراســـــــة.**

1. مفــهوم التنمية الإنسانية.
2. مفهوم الديمقراطية.

**ثانيا: الديمقراطية كاطار قيمي للبناء التنموي.**

1. الديمقراطية والتنمية: تحديد ظروف العلاقة.
2. المسار من الديمقراطية نحو التنمية من منظور عملية التغير الاقتصادي.
3. ثنائية التنمية والديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية: نحو بناء علاقة تكامل.
4. العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية من منظور التنمية الإنسانية.

**ثالثا: المسارات المستقبلية للتحولات السياسية في الشرق الأوسط.**

1. التنمية الإنسانية في الوطن العربي.
2. التنمية الإنسانية والديمقراطية في العالم العربي.
3. سيناريوهات المحتملة للوطن العربي خلال السنوات القادمة .

**أولا: الاطار المفاهيمي للدراسة.**

 ﻳﻬﺪﻑ ﻫﺬﺍ المبحث الى ﺍﻟﺘﻌﺮﻑ على ﺍﻟﺘﻄﻮﺭ ﺍﻟﺬﻱ ﻃﺎﻝ ﺍﻟﻌﻼﻗﺔ بين ﺍﻹﻧﺴﺎﻥ ﻭ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﻭ ﺍﺻﻄﻼﺡ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ في حد ﺫﺍﺗﻪ، ثم ﺇﺩﺭﺍﻙ ﺍﻟﺴﻴﺎﻕ ﺍﻟﺬﻱ تم ﻓﻴﻪ ﺍﻟﺮﺑﻂ بين ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﻭ ﺍﻹﻧﺴﺎﻥ ﻭ ﻇﻬﻮﺭ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﺍﻹﻧﺴﺎﻧﻴﺔ ثم ﺍﻟﺘﻌﺮﻑ ﻋﻠـﻰ ﻣﺪﻟﻮﻻﺕ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﺍﻹﻧﺴﺎﻧﻴﺔ، وذلك على النحو الاتي:

1. **مفــهوم التنمية الانسانية:**
2. **التنمية: مقاربة معرفية.**

 ﻻ ﺷﻚ ﺃﻥ ﻣﻔﻬﻮﻡ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﻣﻦ المفاهيم التي ﺭﺍﺝ ﺍﺳﺘﺨﺪﺍﻣﻬﺎ في ﺍﻟﻘﺮﻥ ﺍﻟﻌﺸﺮﻳﻦ، ﻭﻣﺎ ﻳﺆﺷﺮ ﻋﻠﻰ ﻣﺮﻛﺰﻳﺔ ﻫﺬﺍ المفهوم ﺃﻥ ﻛﻮﻛﺐ ﺍﻷﺭﺽ ﻗﺴﻢ ﺑﻮﺣﻲ ﻣﻨﻪ الى ﺩﻭﻝ ﺟﺎﻭﺯﺕ ﻃﻮﺭ ﺍﻟﻨﻤﻮ ﻭﺃﺧﺮﻯ ﻧﺎﻣﻴﺔ ، ﻭﺍلحقيقة ﺃﻥ ﻣﻔﻬﻮﻡ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﻗﺪ ﺗﻄﻮﺭ ﻭﺍﺗﺴﻌﺖ ﺁﻓﺎﻗﻪ، ﻓﻠﻘﺪ ﻧﺸﺄﺕ ﺍﻟﺪﺭﺍﺳﺎﺕ في ﺍﻟﺒﺪﺍﻳﺔ ﻭﺍﺳﺘﻬﺪﻓﺖ ﺍﻟﺘﻌﺮﻑ ﻋﻠﻰ ﺍﻷﺳﺎﻟﻴﺐ التي ﺃﺩﺕ الى تغير ﺷﻜﻞ الحياة ﻣﻦ ﻧﻈﺎﻡ ﺍﻹﻧﺘﺎﺝ ﺍﻟﺘﻘﻠﻴﺪﻱ لى ﻧﻈﺎﻡ ﺍﻹﻧﺘﺎﺝ ﺍﻟﺮﺍﻗﻲ ﻭالمتطور، ﻭﺍﻧﺘﺸﺮ ﺣﻴﻨﻬﺎ ﺍﻋﺘﻘﺎﺩ ﺑﺄﻥ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻳﺔ التي ﺗﺘﻤﺤﻮﺭ ﺣﻮﻝ ﺭﻓﻊ ﻣﺴﺘﻮﻯ ﺍﻟﺪﺧﻞ ﻟﻸﻓﺮﺍﺩ، ﻛﻔﻴﻠﺔ ﻭﺣﺪﻫﺎ ﺑﺘﺤﺮﻳﺮ ﺍﻟﻨﺎﺱ ﻣﻦ ﻣﺸﺎﻛﻠﻬﻢ ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻭﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ ﻭﺍﺳﺘﺸﻬﺪﻭﺍ في ﺫﻟﻚ، بالثورة ﺍﻟﺼﻨﺎﻋﻴﺔ ﺍﻷﻭﺭﻭﺑﻴﺔ ﺍلتي ﺃﺩﺕ الى انخفاض ﻣﻌﺪﻻﺕ ﺍﻟﻮﻓﻴﺎﺕ، ﻭﺍﺭﺗﻔﺎﻉ ﻣﺴﺘﻮﻯ ﻋﻤﺮ ﺍﻟﻔﺮﺩ، ﻭتحسينﺍﻟﻐﺬﺍﺀ، ﻭﺍﺭﺗﻔﺎﻉ ﻣﺴﺘﻮﻯ ﺍﻟﺪﺧﻞ ﺍﻟﻔﺮﺩﻱ ﻭﺯﻳﺎﺩﺓ ﻋﺪﺩ المساكن الصحية [[1]](#endnote-1). ﺃﻣﺎ ﺍﻵﻥ ﻓﻘﺪ ﺃﺻﺒﺢ ﻣﺼﻄﻠﺢ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ محورا ﻣﺸﺘﺮﻛﺎ لمعظم ﺍﻟﻌﻠﻮﻡ ﺍﻹﻧﺴﺎﻧﻴﺔ ﻭﺗﻄﺒﻴﻘﺎﺗﻬﺎ، ﻓﻬﻨﺎﻙ ﺗﻨﻤﻴﺔ ﺍﻗﺘﺼﺎﺩﻳﺔ ﻭﺗﻨﻤﻴﺔ ﺍﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻭﺗﻨﻤﻴﺔ ﺳﻴﺎﺳﻴﺔ ﻭﻛﺬﻟﻚ ﺗﻨﻤﻴﺔ ﺛﻘﺎﻓﻴﺔ، ﻣﺎ يبرز الحاجة ﻟﻠﺒﺤﺚ في ﻣﻔﻬﻮﻡ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ، ﻭتحديد ﺩﻻﻻﺗﻪ ﻋﻠﻰ حو ﻣﺘﻤﺎﺳﻚ ﻭﺿﻤﻦ ﺳﻴﺎﻕ تاريخي،ﻭﻣﺎ ﺯﺍﺩ ﻣﻦ اهمية ﻫﺬﻩ ﺍﻟﺪﺭﺍﺳﺎﺕ ﺍﻟﺘﻨﻤﻮﻳﺔ، تبني ﺍﻷﻣﻢ المتحدة، ﻭالمنظمات ﺍﻟﺪﻭﻟﻴﺔ الحكومية وغير الحكومية لجهود ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ في لعالم.

1. **تعريف التنمية الانسانية:**

 رغم أنه قد شاع بالعربية، استعمال "التنمية البشرية" كترجمة للمصطلح الإنجليزى human development، إلا أن "التنمية الإنسانية" عندنا تعريب أصدق تعبيرا عن المضمون الكامل للمفهوم، كما سيتضح بعد قليل مع الإبقاء على مصطلح "التنمية البشرية" بدلالة أضيق، الأمر الذى يسمح به ثراء اللغة العربية.

 فعلى حين تستعمل كلمتا "البشرية" و "الإنسانية" تبادليا فى العربية، يمكن إنشاء تفرقة، دقيقة، بين الأولى، كمجموعة من المخلوقات، والثانية، كحالة راقية من الوجود البشرى، وهذه التفرقة هى أساس تفضيلنا لمصطلح "التنمية الإنسانية".

 وعلى صعيد آخر، نفضل استخدام مصطلح "رأس المال الإنسانى"، لتسمية "رأس المال" المشتق من التنمية الإنسانية، خاصة فى ضوء الاستخدام المستقر لمصطلح "رأس المال البشرى" كتعريب لمصطلح human capital، بمعنى التوجهات والمعارف والقدرات التى يكتسبها الأفراد، أساسا من خلال التعليم. فمفهوم رأس المال الذى يتسق مع "التنمية الإنسانية" أوسع كثيرا من "رأس المال البشرى" على المستوى الفردي، وبعد اكبر على المستوى المجتمعي.

 وقد اكتسب مفهوم "التنمية الإنسانية" ذيوعا منذ عام 1990 بتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح، بمضمون محدد وتركيب مقياس مبسط بل قل مُخل للتنمية الإنسانية، ونشر تقرير سنوي حول الموضوع، وينبني المفهوم على التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية الذى مر بتطورات متتالية توصلت إلى جل العناصر التي تبناها تقرير التنمية الإنسانية الأول [[2]](#endnote-2).

 ويقوم المفهوم على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم" وأن التنمية الإنسانية هى "عملية توسيع خيارات البشر"، والواقع أن "الخيارات" choices تعبير عن مفهوم أرقى، يعود إلى الاقتصادى هندي الأصل، "أمارتيا سن"A. Sen منذ الثمانينيات، ألا وهو "الأحقيات" entitlements ، الذى يعبر عن حق البشر الجوهرى فى هذه "الخيارات".

 وأحقيات البشر من حيث المبدأ غير محدودة، وتتنامى باطراد مع رقى الإنسانية، ولكن عند أي من مستويات التنمية، فإن الأحقيات الثلاثة الأساسية، في نظر تقرير التنمية الإنسانية، هي "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق"، ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى أحقيات إضافية أخرى تشمل "الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان" [[3]](#endnote-3)

 وأورد التقرير أن هذا التعريف ينطوي على الدلالات التالية :

1- تعزيز الخيارات الإنسانية من خلال إتاحة الفرص والتمكين.

2- اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق الأهداف وليس غاية في حد ذاته.

3- تفعيل مشاركة الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم [[4]](#endnote-4).

 هذا التعريف يقودنا إلى التعريف الذي قدمه الباحث في مركز دراسات الوحدة العربية "بشير مصطفى" الذي يرى أن مفهوم التنمية الإنسانية يستند إلى محورين اثنين:

1- بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راقي من خلال التمتع بمزايا الحياة الطويلة، الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية.

2- توظيف قدرات التسيير في كافة النشاطات الإنسانية الاقتصادية والسياسية والمدنية .وفي التحليل النهائي، التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول "التنمـية من أجل الناس" أن مردود النمـو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول "التنمية من قبل الناس" يعني تمكـينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم" ، فتنمية الإنسان هو جوهر التنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيق أبعاد التنمية الأخرى بمعزل عن الإنسان، ولعل هذا ما يؤكد شمولية عملية التنمية وأن التقسيمات الجامدة التي وضعت لها أساءت إلى عمليات التنمية تصورا وتخطيطا وتنفيذا، وأدت إلى غياب إطار تنموي شامل للنمو والتغيير النوعي في بنى المجتمع وعلاقاته.

 فالتنمية الإنسانية إذا ليست مجرد تنمية "موارد بشرية" أو حتى "تنمية بشرية" وإنما هى نهج أصيل الإنسانية فى التنمية الشاملة المتكاملة[[5]](#endnote-5).

 يرتبط مفهوم التنمية الإنسانية بمفهوم التمكين الذي تبنته الأمم المتحدة في تقاريرها للتنمية البشرية، وذلك للمقارنة بين الجانب النظري والواقع الملموس للحقوق، وبرز هذا المفهوم بالدرجة الأولى لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي وذلك باستخدام عدد من المتغيرات الدالة على التمكين.

 ولقياس التنمية الإنسانية أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية مجموعة مؤشرات هي: الصحة، التعليم، المعرفة، الحرية وتمكين النوع.

 تعبر التنمية الإنسانية بهذا العمق عن سمة جوهرية وشاملة في العملية المجتمعية الهادفة إلى إجراء تحويل عميق في الحياة الإنسانية، بكل مظاهرها بما فيها مواجهة التحديات على أنواعها. إضافة إلى أن تغير الهيكلة الحقوقية العالمية، أدى إلى إعادة النظر في مختلف حاجات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والضعيفة، باعتبارها حقوقا لابد أن يتعاون المجتمع المدني، الدولة والمجتمع الدولي لخلق آليات لتمكينها (الفئات المهمشة والضعيفة) [[6]](#endnote-6).

1. **مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية:**

 " الناس هم الثروة الحقيقية للأمم"، اوجز تعبير عن مضمون التنمية الإنسانية ، وهو يمثل رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي طور المفهوم في تقريره الأول عام 1990، بتقديمه رؤية تعكس التوجه الإنساني للتنمية تقوم على تمكين الانسان من تحقيق ذاته عن طريق " بناء قدراته والاستفادة من هذه القدرات" [[7]](#endnote-7).

 وقد ساهمت الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية الإنسانية فى إثراء المفهوم بفحص تفصيلىي لبعض المسائل المتصلة بأبعاده الثلاثة هذه.

حيث أن "الإطار المؤسسى" institutional framework للتنمية الإنسانية هو مربط الفرس فى نهوض بلدان الوطن العربي، ومن حسن الطالع أن عالج تقرير التنمية الإنسانية لعام 1993 قضايا المشاركة participation، والحكم governance، والتنظيم المجتمعى (المحلى) community organisation، باعتبارها محاور أساسية للإطار المؤسسى اللازم للتنمية الإنسانية[[8]](#endnote-8).

1. **معادلة التنمية الإنسانية:**

 تقوم معادلة التنمية الإنسانية على توافر طرفين أساسيين وهما:

* **الطرف الأول:** وهي القدرات الإنسانية Human Capabilities
* **الطرف الثاني:** وهو الفرص الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية المتاحة والممكنة للإنسان.

وتتم تنمية وبناء القدرات و الفعاليات عن طريق تنمية الموارد البشرية: التغذية الجيدة، لبصحة، التعليم، واكتساب المهارات واستخدام هذه القدرات والاستفادة منها، عن طريق الفرص المتاحة والمتوفرة لذلك كفرص المشاركة السياسية، المشاركة الاقصادية والاجتماعية وهدفها الإنتاجية والتمتع باوقات الفراغ[[9]](#endnote-9).

 ويكون خلق الفرص الاقتصادية عن طريق توفير العمل، او منح القروض او المشاركة بين القطاعات العمومية كالبنوك مع أصحاب المشاريع الخاصة، في حين الفرص السياسية تقوم على مدى توفير الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية، كما تقوم الفرص الاجتماعية على الانضمام الى تنظيمات المجتمع المدني[[10]](#endnote-10). وبذلك يكون مفهوم التنمية الإنسانية الذي بدا يتبلور بصورة جلية منذ 1990 كما سبق وذكرنا ضمن ادبيات الأمم المتحدة، يتطابق مع ما جاء به الفلاسفة الأوائل، فقد عبر ارسطو (322-384) عن ذلك بقوله "من الواضح ان الثورة ليست هي المنفعة التي نسعى الى تحقيقها، فهي مفيدة فحسب، بقصد الحصول على شيء اخر"[[11]](#endnote-11).

فمن كل هذا يمكن القول ان التنمية الإنسانية هي تنمية الانسان وتشمل بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، من قبل الانسان وذلك بالمشاركة في العمليات التي تهم حياتهم، ومن اجل الانسان أي مردود النمو يجب ان يظهر في حياة الناس بالعدل والمساواة [[12]](#endnote-12).

1. **مفهوم الديمقراطية:**

 ﻳﻌﺪ ﻣﺼﻄﻠﺢ اﻟﺪﻳﻤﻘﺮاﻃﻴﺔ واﺣﺪ ﻣﻦ ﺑﻴﻦ اﻟﻌﺪﻳﺪ ﻣﻦ اﻟﻤﺼﻄﻠﺤﺎت ﻓﻲ ﻋﻠﻢ اﻟﺴﻴﺎﺳﺔ اﻟﺬي ﺣﻀﻲ ﺑﻜﻢ هائل ﻣﻦ اﻟﺘﻌﺎرﻳﻒ رﺑﻤﺎ ﻻ ﻳﻔﻮﻗﻪ ﻓﻲ اﻟﻌﺪد أي ﻣﺼﻄﻠﺢ ﺁﺧﺮ وﻟﻜﻦ ﻋﻠﻰ اﻟﺮﻏﻢ ﻣﻦ ذﻟﻚ ﻣﺎ زال اﻟﻔﻜﺮ اﻟﺴﻴﺎﺳﻲ ﻳﻔﺘﻘﺮ إﻟﻰ ﺗﻌﺮﻳﻒ دﻗﻴﻖ ﻳﻤﻜﻦ أن ﻳﻜﻮن ﺻﺎﻟﺤﺎ ﻟﻜﻞ زﻣﺎن وﻣﻜﺎن .

 الديمقراطية كمصطلح لغوي تعني حكم الشعب و هي فلسفة متجدرة في التاريخ تعود للعصر الإغريقي، و الديمقراطية هي فلسفة للحكم من خلالها تكون السيادة للشعب من خلال أغلبته العظمى ،فالشعب هو صاحب السلطة و مصدرها ، و يمارسها بصورة فعلية من خلال مشاركته في اختيار ممثليه [[13]](#endnote-13) .

 حسب "مارسيل بريلو" النظام الديمقراطي هو النظام الذي يحق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة العليا على نحو فعال و حقيقي حيث يكون للشعب الكلمة العليا.

 تكمن فاعلية الديمقراطية في أنها تقيم حوارا سلميا عاما بين الأحزاب السياسية و بين فئات المجتمع و هو ما يتجسد من خلال الانتخابات فلكل حزب سياسي برنامجه لحل قضايا المجتمع، و الشعب هو المرجع في تقدير الحزب السياسي الأصلح من وجهة نظره.

 من متطلبات الديمقراطية التعددية السياسية و هو ما يتضمن ضرورة تعدد الأحزاب السياسية، فهي ضد الحزب الواحد و الفكر الواحد، إذ أنه من مبادئ الحكم الديمقراطي مبدأ سيادة الشعب، و مبدأ فصل السلطات، و مبدأ احترام الحقوق و الحريات الفردية [[14]](#endnote-14).

 لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، ذلك لأنها أصبحت أسلوبا للممارسة السياسية والحركة الاجتماعية والاقتصادية، حتى أنها أصبحت نمط سلوك حياتي وصفة للعلاقات بين الأفراد والمجموعات وأقترن الأسلوب الديمقراطي بالعمل السياسي والعلاقات بين القوى.

  فالديمقراطية لا تتكون من مجموعة واحدة وفريدة من المؤسسات ، إذ تتوقف أشكال الديمقراطية على الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تتميز بها كل دولة ، بالإضافة إلى تجذر مفهوم الدولة و بنيتها و الممارسات السياسية فيها ، فالصفة المميزة للديمقراطية والأساسية فيها ، هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم  أمام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار ممثليهم [[15]](#endnote-15) ، ويعرف جوزيف شوم بيتر Joseph Schumpeter  الديمقراطية "بأنها ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي  يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس" ، و يعتبرها البعض أنها مجموعة من الأنماط التي  تحدد  طرق الوصول إلى المناصب العامة الرئيسية ، و من هذه الأنماط  صفات المشاركين ، المستبعدين  من حق الوصول إلى تلك المناصب ، و كذا الإستراتيجية التي قد يتبعونها  للوصول إليها،  بالإضافة إلى صنع القرارات التي يجب الالتزام بها على المستوى العام.

 إن الديمقراطيات الليبرالية ــ التي اعتبرت الأنموذج الناجح ــ تشترك مميزاتها في أن السلطة السياسية فيها ترتكز على نظرية السيادة الشعبية ، حيث يتم اختيار الحكام عن طريق الانتخابات الحرة ، أي أنها انتخابات حقيقية يكون الاختيار فيها ممكنا بين عدة  مرشحين  و ليست  انتخابات إستفتائية لصالح مرشح واحد.

 بينما تكون الحكومة قائمة استنادا إلى التعددية السياسية و الفصل بين السلطات ، وخلال هذا النظام يتم تقيد صلاحيات الحكم وتحديدها ، و تمكين المحكومين من التمتع بالحريات العامة ، كحرية الرأي  وحرية الصحافة ، وحرية التجمع و إنشاء الجمعيات و الحرية الدينية.

 إلا أنه ليس بالضرورة أن يأتي التحول إلى الديمقراطية بالنمو و الرفاه الاقتصادي ، أو السلام الاجتماعي والفاعلية الإدارية والانسجام السياسي أو نهاية أيديولوجيا ونهاية التاريخ ،لأن الكثير من الأحداث تجعل من اليسير ترسيخ التوجه الديمقراطي عن طريق بروز المؤسسات السياسية ، التي تدخل في المنافسة بالطرق السلمية كي تصل إلى الحكم وتؤثر في السياسة العامة ، وتتمكن من مواجهة الصراعات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق سياسات نظامية ، وتتمكن بذلك من تمثيل الدوائر الانتخابية وتلزمها بالعمل الجماعي ،غير أن الدول  النامية قد      تعجز عن تجسيد الإجراءات المذكورة ولا تستطيع الوصول إلى الأنموذج الديمقراطي ، فتسود الأنظمة التسلطية [[16]](#endnote-16)تقوم الديمقراطية على عناصر عديدة ومتكاملة تهدف إلى الحد من أطماع السلطة السياسية في الاستحواذ على القوة المفرطة حفاظا على حريات المواطنين ، و تفتح أمامهم أبواب التمثيل الشعبي من خلال الانتخابات التي تسمح لهم بتعيين الحكام وترسيخ مبدأ التداول على السلطة ،وفي هذا الشأن قال مونتسكيو Montesquieu " السلطة تحد السلطة" ،أي مجمل القواعد القانونية تقيد الحكام في مختلف الدرجات وتوفر للمواطنين وسائل الاعتراض على الأعمال غير الشرعية ،أما "والتر ليبمان" Walter Lippman فيقول " الشعب يجب أن لا ينال من التقديس أكثر مما لاقاه الملوك من قبله ، فشأنه كشأن كل الأمراء  و الحكام و الملوك ، يفسده الملق و الزلفى ، و يخدعه القول بأن أصوات الخلق أقلام الحق "[[17]](#endnote-17) ، إنه يحث من خلال هذه المقولة على النظرة السليمة الواضحة إلى الشعب صاحب السيادة ، فهو يرى أن العلاقة بين كتلة الشعب  و الحكومة  قد  أصابها في هذا القرن ، شيء من الخلط  في اختصاصات كل منهما ، الأمر الذي  أضعفهما عن أداء  وظيفتهما  فالشعب يحصل على السلطة لكن لا يستطيع ممارستها ،والحكومات المنتخبة قد تفقد السلطات وتعمل على استعادتها.

 الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية:

* التمثيل الشعبي والانتخاب : يعتبر الانتخاب القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الأنموذج

 الديمقراطي فهو طريقة مثلى لاختيار الحكام .

* النواب والمسؤولية : يتحمل النواب في الديمقراطية  الحديثة  مجمل الأعمال السياسية  و يتم

  اختيارهم من قبل الشعب بعد ترشحهم في دوائر انتخابية.

* البرلمان : يعتبر البرلمان مؤسسة  سياسية مشكل  من مجلس أوعدة مجالس أو غرف  يتمتع بسلطات تقديرية ، ولكي يحصل عليها لابد أن  يملك صلاحيات موسعة مقابل صلاحيات الحكومة[[18]](#endnote-18).
* الفصل بين السلطات : يعد هذا المبدأ  من أهم  المبادئ  التي  تقوم عليها  الديمقراطية  حيث  يعتبر الكاتب الإنجليزي جون لوك John Locke من خلال" مؤلفه  بحث في حكومة المدينة 690 ، "ومونتسيكيوMontesquieu  في مؤلفه "روح القوانين 1748 " مؤسسي هذا المبدأ الذي يعتبر مختلف الأجهزة الحكومية مستقلة  الواحدة عن  الأخرى ،  و تمارس  وظائفها بصفة منفصلة عن بعضها البعض[[19]](#endnote-19).

**ثانيا: الديمقراطية كاطار قيمي للبناء التنموي.**

 يعتبر "سن" و"جون دراز" في مؤلفهما "الهند: التنمية والمشاركة"، بان "ترجمة الفرص الاقتصادية الى فرص اجتماعية هي عملية سياسية لا مفر منها"[[20]](#endnote-20). ومن منظور التنمية الإنسانية فان جعل السياسات تقود الى نتائج التنمية البشرية، يكون عبر "ما ينبغي القيام به" من خلال العملية السياسية، وادى هذا الاهتمام بالبعد السياسي للتنمية الإنسانية الى الاهتمام المتجدد بالديمقراطية كضرورة للتنمية الاقتصادية[[21]](#endnote-21).

 في اطار التوجه نحو الإقرار بتاثير التنمية الى حد بعيد بالاطار السياسي، توجه مجموعة من الاكاديميين الى ادراج أهمية الاطار الديمقراطي بالنسبة للتنمية، وينبع هذه انطلاقا من كونه يؤدي الى تهيئة الاطار الملائم، والمناخ الاستشاري وتشجيع روح الابتكار، ويوفر من الشفافية ما يمكن من اجراء تخصيص اكثر فاعلية للموارد، والامن والنظام والاستقرار السياسي، ويستمد انصار هذا الاتجاه أفكارهم من علماء السياسة والاجتماع، حيث يعتبر "لوشيان باي" اول من ذهب الى اعتبار ان الديمقراطية هي متطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ووفقا له فالنظم الديمقراطية تعد افضل النظم وأكثرها قدرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية [[22]](#endnote-22).

1. **الديمقراطية والتنمية: تحديد ظروف العلاقة.**

 التنمية والديمقراطية هي مفاهيم الصعبة لأنها تعطي معاني مختلفة في سياقات مختلفة، على سبيل المثال، مفاهيم التنمية قد تباينت واختلفت على مر العقود الخمسة الماضية: من كونها معادلة للتحديث لتعنى التغلب علي عدم المساواة الاجتماعية، وإتاحة الفرص للأفراد في السوق والتحسينات المؤسسية وصولا الي الحكم الرشيد. وهذا التنوع والاختلاف يؤثر علي نتائج هذه الادبيات، وخلال تحديد المساهمات الرئيسية في الأدبيات المتعلقة بالتنمية والديمقراطية، كذلك الامر بالنسبة لمفهوم الديمقراطية الذي كان موضوع العديد من المناقشات عن ماهية الديمقراطية ومفهوما.

 الاجابة على السؤال بشأن الارتباط بين الديمقراطية والتنمية سوف تعتمد بالطبع على الكيفية التي يعرّف بها المرء "التنمية". اذا كان المرء يتبع ويتبنى تعريف التنمية كـ"حرية" – وهو التعريف الواسع الذي يضم ليس فقط المؤشرات الاقتصادية وانما ايضا الحريات مثل الحقوق السياسية والانسانية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية وحماية الامن، فان الديمقراطية يجب ان تقود الى التنمية. اضافة الى ذلك، النقاشات الاخيرة عن اتجاه التنمية المرتكزة على الحقوق ايضا تركز على المشاركة والمسائلة وعناصر اخرى مشابهة جدا للقيم التي تؤطر الاشكال الموضوعية للديمقراطية. لكن، مع ان هناك قيمة كبيرة في فهم التنمية في مثل هذه الطريقة الشمولية، فان هذا الاتجاه يثير مشاكل مفاهيمية. تعريف التنمية وفق العلاقة مع العديد من الخصائص الملازمة للديمقراطية (بما في ذلك الحقوق والمسائلة) يجعل من الصعب جدا من الناحية التحليلية ايجاد فرق بين المصطلحين او القدرة على ازالة الالتباس في العلاقة بين الاثنين. ولهذا السبب، ربما من المفيد تبنّي تعريف نوعا ما اضيق للتنمية. وطبقا لجوزيف ستجلز عام 2003 [[23]](#endnote-23)، التنمية وفق هذه الاهداف تفهم كـ "تحول للمجتمع" يتجاوز النمو الاقتصادي ليتضمن ابعاد اجتماعية مثل الابجدية، توزيع الدخل، توقعات الحياة، الخ – العوامل التي المّ بها مؤشر التنمية الإنسانية، كذلك يجب ان تتضمن التنمية بعض ابعاد إعادة توزيع الثروة.

 هناك ايضا نقاش حول ما اذا كانت الديمقراطية "الحقيقية" يمكن انجازها فقط في تلك الانظمة السياسية التي تدعم التنمية، المساواة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية. ولكن وكما لاحظ العديد من المحللين مثل (شمبتر و كارل 1996)[[24]](#endnote-24) بانه لاشيء متأصل في طبيعة النظام الديمقراطي بحيث يجب ان يقود اوتوماتيكيا الى محصلات معينة. هذا الفهم المفرط للديمقراطية ربما في الحقيقة يشكل عبئا على المفهوم، وانه يضع توقعات غير واقعية حول ما يجب ان ينجزه النظام الديمقراطي فقط لفضيلة كونه ديمقراطي. ان الفرق بين نوع الدولة والنظام يُعتبر اساسيا لهذا النقاش. الوظيفة الاساسية للدولة هي تعزيز النمو الاقتصادي وانجاز نتائج تنموية. نوع النظام يشير الى شكل الحكومة وطريقة عمل القرارات.

 هذه الاتجاه اختار تعريف الديمقراطية بالتركيز على العمليات وليس النتائج: لا يجب ان نتوقع من الديمقراطية انتاج افضل محصلة سوسيو اقتصادية لمجرد انها ديمقراطية. وكما جادلت وآخرون بان العملية الديمقراطية بالفعل لها قيمة داخلية بذاتها، ويجب ان نتوقع ان تصل الى قرارات سياسية بطريقة تضامنية، تشاركية، شفافية ومسؤولية وتمثيل اوسع لمختلف المصالح الاجتماعية.

 وحالما تتأسس القيمة الداخلية للديمقراطية، فان السؤال الذي يظل جديرا بالإثارة هو هل الديمقراطية تصنع اختلافا، واذا كان صحيحا، اي نوع من الاختلاف؟ ان الاعتراف المتزايد بالمؤسسات كعوامل رئيسية في رسم نتائج التنمية، وحركة المزيد من الدول الفقيرة نحو الديمقراطية كلاهما زاد من مقدار ملائمة وزخم هذا النقاش الى مدى ابعد. بعض الاسئلة تتضمن التالي. هل التنمية تقود الى الديمقراطية ام العكس؟ ما هي الآلية المؤسسية لخلق الأداء الاقتصادي؟ هل الديمقراطية تعزز التنمية، وهل الحكومات السلطوية ملائمة اكثر للقيام بتلك المهمة؟ وهل التنمية الاقتصادية ضرورية لتمكين الديمقراطيات في العالم النامي كي تتعمق وتصبح راسخة؟ سنعالج هذه الاسئلة تباعا.

1. **المسار من الديمقراطية نحو التنمية من منظور عملية التغير الاقتصادي.**

 تقوم الفكرة الأساسية لهذا التفسير النظري للارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية على ان الأداء الاقتصادي يخضع او يرتبط ارتباطا وثيقا بالتذبذب أي التقلبات السياسية وهي مستمدة بشكل رئيسي من دراسة "برجيفورسكي" "شيبوب" و"الفاريز" في المؤلف "الديمقراطية والتنمية المؤسسات السياسية والرفاهية في العالم" التي من خلاله تم التوصل الى ان طبيعة النظام السياسي لا تؤثر بدرجة كبيرة على النمو الاقتصادي داخل الدول، ولكن من جهة أخرى فان انعدام الاستقرار السياسي للأوضاع العامة من شانه ان يقلل من فرض التنمية الاقتصادية ولاسيما في الأنظمة الاستبدادية .

 وبالتالي فان المسار نحو التنمية في المراحل الانتقالية هو غير مباشر، والارتباط بين الديمقراطية والتنمية ليس خطيا فالاقتصاد يتاثر بشدة بالسياسة، ولكن ليس بطبيعة النظام السياسي، ويرتبط التفير في التنمية الاقتصادية بالتغير في النظام السياسي خلال عملية التحول الديمقراطي [[25]](#endnote-25).

1. **ثنائية التنمية والديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية: نحو بناء علاقة تكامل.**

 ان مضمون التنمية الإنسانية بمعنى توسيع الخيارات، يفيد بتوسيع التمكين من السياسة الى الاقتصاد والاجتماع، أي محتوى التنمية يكون شاملا لجميع الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ما ورد في اعلان الحق في التنمية لدليل على الارتباط بين الديمقراطية والتنمية كحقوق عالمية من حقوق الانسان، بحيث تسعى الى تحرير القدرات من خلال تمكين الناس بتوسيع قدراتهم وتوظيفها، فقد جاء التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2002، ليسلط الضوء على الركن الثالث من استراتيجية التنمية الإنسانية في القرن الواحد والعشرون بتعزيز المشاركة من خلال الحوكمة الديمقراطية، فالمشاركة تعزز الوكالة الفردية والجماعية، وتنبع أهميتها من كون ان الفعل الجماعي من خلال الحركات الاجتماعية والسياسية يشكل دائما محرك التقدم للقضايا المركزية في التنمية الإنسانية.

1. **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية من منظور التنمية الإنسانية.**

 بناء على النتائج غير الحاسمة التي تم التناقض بشانها بين الاتجاهين النظري والتجريبي بشان العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، عمد بعض الباحثين العمل على توسيع نطاق المفهوم ليشمل التنمية الإنسانية، ومن بين هذه الدراسات، الدراسة التجريبية التي قام بها " دايموند" التي قام من خلالها بتحليل عبر وطني للارتباط بين المتغيرين عام 1990م، بالإضافة الى مدى تاثيرها على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وتوصل الى ان العلاقة بين الديمقراطية والتنمية هي اقوى عند استخدام مؤشر التنمية البشرية [[26]](#endnote-26)،ويستدل "دايموند" على اختياره لمؤشر التنمية البشرية باعتبار انه مقارنة مع نصيب الدخل الفردي من الدخل القومي فان دليل التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية يبين بصورة اكثر وضوحا مستويات الرفاه الإنساني[[27]](#endnote-27).

 وتبعا لذلك هناك ضمن هذه الدراسات التي تتوجه نحو الربط بين المفهوم الموسع للديمقراطية، والمفهوم الموسع للتنمية والمغزى من هذه الفكرة هو تحديد اربع سبل ممكنة للربط بين نوعي الديمقراطية ( الحد الأدنى والموسع )، ونوعي التنمية (كمرادف للنمو، والتنمية الإنسانية).

 وبذلك فان ديمقراطية الحد الأدنى لا تتماشى مع فكرة التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي ولا مع المفهوم الموسع ،كما ان الديمقراطية الموسعة لاتتماشى مع هذا المضمون، في حين هناك علاقة نوعية بين الديمقراطية المشاركة والتنمية بوصفها عملية ربط القدرات بالخيارات. ان التنمية بهذا المعنى المعياري البنائي، تفترض الاعتراف السياسي وشرعية الاحتياجات التنموية، فاذا كانت الاحتياجات هي قاعدية وتخص الأغلبية، فالديمقراطية الموسعة تفتح المجال واسعا لتجعل هذه التنمية ممكنة، وذلك بادماج واشراك كافة المواطنين على حد سواء في عملية صياغة الاحتياجات التنموية، واتخاذ القرارات التي تمكن من تلبية تلك الاحتياجات، والتنفيذ الفعلي لتلك القرارات[[28]](#endnote-28).

 مما تقدم يظهر ان منظور التنمية الإنسانية روية اكثر ايضاحا لأهمية توافر الديمقراطية كاساس لنهج التنمية الإنسانية، لانه من المرجح انها ستسفر عن افضل نتائج التنمية الإنسانية كتحسين النتائج التعليمية والصحية للفقراء[[29]](#endnote-29) . وتفعيل دور المواطنين في مناقشة القضايا التي تخص حياتهم، وليسوا مجرد متلقين سلبيين للمنافع الاجتماعية، لان التنمية بهذا المضمون تقوم على " قدرة الناس على مساعدة انفسهم، والتاثير على العالم" ،وهذه القدرة لفعل أي شيء من قبل الفرد لنفسه او للاخرين في المجتمع هي من بين الحريات الأساسية وهي سبب لقيمة الذات والحرية والكرامة حتى للناس الفقراء ماديا[[30]](#endnote-30)، ومنه على ذلك فان الممارسة الديمقراطية هي قيمة في حد ذاتها، مهما كانت نتائجها التنموية وتنبع هذه الأهمية التنموية الخاصة بالديمقراطية من كونها تدعم قدرة المواطنين على المشاركة الفعالة التي تقوم على مدى تمكنهم علميا او عمليا من خلال أدائها للعديد من الأدوار المتكاملة.

**ثالثا: المسارات المستقبلية للوطن العربي.**

 تشهد المنطقة العربية في الوقت الراهن تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، إضافة لرياح العولمة، التي تهب على المنطقة، بخيرها وشرها. إن لهذه التحولات تأثيرا واضحا على الممارسات الإدارية في واقع المؤسسات الاقتصادية في الوطن العربي ، فمن أهم هذه التأثيرات والتغيرات تلك التحولات المتسارعة نحو العولمة والخصخصة والإقبال على البرامج الدولية المتعلقة بتحرير التجارة، وفتح الأسواق، ورفع القيود المحلية، وتقريب المسافات من خلال التكنولوجيا، والثورة المعلوماتية والرقمية، وثورة الاتصال، ومن خلال ما توافره شبكة المعلومات العالمية، والفضائيات من تحويل العالم إلى قرية عالمية صغيرة، لا بل إلى شاشة حاسب أو تلفاز من خلال مشاهدة ما يجري والإطلاع على ما يحدث والاتصال بالآخرين بسرعة هائلة وربما بتكلفة قليلة[[31]](#endnote-31).

1. **التنمية الإنسانية في الوطن العربي:**

 تشير تقارير التنمية البشري التي تصدر عن الأمم المتحدة بضعف الأداء الاقتصادي لعموم أقطار الوطن العربي وقد انعكس هذا الأداء على الجوانب الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتنمية البشرية مثل معدل النمو السنوي الذي لا يتناسب مع الزيادة السكانية، مما أدي إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يضاف إلى ذلك التراجع في معدل الاستثمار وزيادة الدّيْن الخارجي بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم وزيادة في حجم البطالة الفعلي. لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية في عام 1999 ما مقداره 531 بليون دولار أمريكي أي أقل من دخل دولة أوروبية واحدة مثل أسبانيا والبالغ ناتجها المحلي الإجمالي 595 بليون دولار أمريكي.

1. **التنمية الإنسانية والديمقراطية في العالم العربي:**

 بناءا على ما سبق فان التلازم بين مؤشرات النمو الإنساني والتحول الديمقراطي قد أثبتها العديد من الدراسات، بالإضافة الى انها متداخلة او بصيغة أخرى فالتنمية الإنسانية احد مكوناتها الإجرائية والمفاهيمية هي الحرية وهي بدورها مؤشر أساسي من مؤشرات التحول الديمقراطي، لذا فان الدول العربية في معظمها تصلح شاهدا امبيريقيا على التلازم بين مكونات التنمية الإنسانية والشروط التي يتم فيها التحول الديمقراطي.

حيث ان التقارير المتوالية للتنمية الإنسانية في العالم العربي من 2002 الى الى اخر تقرير لا تزال الدول العربية ضعيفا في مجال التنمية الإنسانية، فالدول العربية في مواقع متاخرة في مقاييس العمر المتوقع كما تسجل الدول العربية مواقع متاخرة جدا في مقياس المعرفة، ورغم عدم التجانس في المؤشرات بين الدول العربية خصوصا الفرق الشاسع بينها في مؤشرات الدخل والمعرفة كدول الخليج التي لها مواقع متقدمة في بعض مؤشرات التنمية الإنسانية المتعلقة بالصحة والدخل والمعرفة، فهناك دول عربية تصنف ضمن الفئات المتوسطة القريبة الى الضعيفة مثل: الجزائر، تونس ومصر والدول على درجات جد متاخرة مثل: السودان، الصومال وجيبوتي[[32]](#endnote-32).

 ورغم الطابع الوصفي للتقارير المتعلقة بالمنطقة، فانها تسلط الاضواء على الشروط المعيقة للتحول الديمقراطي والتي أصبحت تمثل عوائق امام خروج الدول العربية من المازق الذي توجه من حيث غياب اقلاع حقيقي في التنمية وغياب افق في التغيير السياسي نحو المزيد من التحول الديمقراطي، خصوصا في مسالة غياب الحريات وانتشار الفساد السياسي والإداري، وعدم تمكين المراة او محدوديته، ومستوى المشاركة السياسية المتدني، فان هذه التقارير تعترف بالصعوبة في التعامل مع الواقع العربي وصعوبة إيجاد المعلومات، نظرا لانعدام الشفافية وضعف قاعدة البيانات، ومحدودية الدراسات الكافية مثل مؤشر الحرية.

 وهناك انتقادات لهذه التقارير بانها توصيفية واختزالية وتعميمية، اهملت بعض اهم العوامل المعيقة للتنمية الإنسانية في العالم العربي وهو المسالة الأمنية ووضع الحروب والنزاعات التي تعرضت لها المنطقة العربية، فقد شهدت منطقة الخليج حربين منذ 1990، كما عاشت مل عاشت كل من الجزائر والسودان ولبنان فترات من الحرب الاهلية استنزفت مواردها واخرت نموها البشري والاقتصادي وعرقلت مسيرة توطيد المؤسسات السياسية والديمقراطية بها كالانتخابات والمجالس التشريعية[[33]](#endnote-33).

 وبالرجوع الى موضوع الصلة بين التنمية الإنسانية والديمقراطية، فان المشكلة المشتركة بين الدول العربية هو تاخرها الشديد في مسالة الحريات واستعصاء التحول الديمقراطي فيها، فهناك مجرد ديمقراطية شكلية من خلال تزوير الانتخابات وسيطرة الحزب الحاكم، ان وجد واحتكاره للسلطة وسيطرة الدولة على إدارة الانتخابات وعلى الاعلام، وغياب أي نوع من التداول على السلطة، فحتى التجارب الديمقراطية في الجزائر والأردن والمغرب ولبنان والكويت أبقت السلطة والنخبة القديمة في اعلى الهرم السياسي وابقت تحكمها في وزارات السيادة، فهنالك تحول سياسي ولكن ليس نحو الديمقراطية بل نحو الامنوقراطية حسب مصطلح حيدر إبراهيم الذي يرى ان مسار التغير السياسي هو تغير من نموذج الدولة العسكرية التحديثية لتحل محلها نخبة امنية تكنوقراطية مالية، وتحول مركز الثقل في القرارات الهامة والسياسات العامة من جهاز الجيش الى الأجهزة الأمنية. وقد تعاملت الدول العربية التي شهدت اتفتاحا سياسيا مع التحول الديمقراطي بالاحتواء والدعاية والتدجين وتذرير الجماهير وحرمانها من العمل الجماعي، باضعاف وحصار منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الناشئة والمعارضة، وخصصة الامن والقمع الذي اخذ يكتسي طابع النعومة، فالامنوقراطية تمثل اتجاه ونهج في الحكم يسود العالم العربي يملا فراغ غياب الديمقراطية ويجد تاييد له في البيئة الدولية التي أصبحت تهتم بالامن ومحاربة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2000، لذا فهناك تحول في النظم العربية من نماذج فرعية للنظم الاستبدادية للاوليغارشيات العسكرية او التقليدية الى نموذج تسلطي فرعي جديد او هو عبارة عن أعاد انتاج للممارسة التسلطية[[34]](#endnote-34).

 وعلى الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي لتفسير شدة الارتباط بين تأخر مستويات التنمية الإنسانية وفشل التحول الديمقراطي فندرك ذلك من خلال الانفتاح الاقتصادي الذي يقابله انغلاق سياسي ومحدوديته فالانفتاح الاقتصادي الذي لم تصاحبه إصلاحات إدارية وسياسية في معظم الدول العربية أدى الى نتائج ضعيفة، فلازال نصيب المنطقة العربية من الاستثمارات العالمية ونسبة المساهمة في التبادل التجاري العالمي للعالم العربي ضعيفة وهزيلة، والان هناك دراسات وتقارير تؤكد على استفحال ممارسات الفساد ىفي القطاع الاقتصادي وهدر للموارد والمال العام وعدم وجود عدالة توزيعية مما ينذر بموجة جديدة ومتجددة من العنف الاجتماعي والسياسي.

 وعلى الصعيد الاجتماعي فهنالك ارتباط بين الحكم الاستبدادي وضعف البنية الاجتماعية وارتفاع معدلات التهميش، فالفقر وهو مؤشر أساسي من مؤشرات التنمية الإنسانية يعني التهميش والحرمان وعدم القدرة على المشاركة الاقتصادية والسياسية الفعلية، فنسبة البطالة في العالم العربي تجاوزت 20% من القوى العاملة في العالم العربي، ونسبة الفقراء العرب تصل الى ثلث السكان، وهذا الوضع يعزز سلوكيات العنف و السلبية تجاه الشأن العام، ويعمل على زيادة التهميش وبدل ثقافة المشاركة والتي هي سمة من سمات الديمقراطية هناك ثقافة لقمة العيش، وانخفاض مستوى الوعي السياسي[[35]](#endnote-35).

1. **سيناريوهات المحتملة للوطن العربي خلال السنوات القادمة:**

 يتم التمييز في إطار التحولات الأساسية التي تشهدها بنية العلاقات الدولية، من منظور النظام الدولي، بين مستويين أساسيين لهذه التحولات، الأول، ويمكن تسميته بالتحولات المهمة التي من شأنها إدخال عدد من المفاهيم أو النظريات الجديدة على مستوى التحليل، أو بروز عدد من الفواعل أو الظواهر السياسية الجديدة على مستوى الممارسة، ولكنها، مع أهميتها لا تؤثر في البنية الهيكلية للنظام الدولي.

 أما المستوى الثاني، فيمكن تسميته بالتحولات الجذرية، وهو ما يعني تغيير هيكلي في بنية النظام الدولي، وتحوله بين الثنائية والأحادية القطبية وتعددية الأقطاب، ويرتبط هذا المستوى في كثير من تجاربه التاريخية، بالحروب الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية، كالحرب العالمية الأولي (1914-1918) والحرب العالمية الثانية (1939-1945) أو الحرب الباردة التي امتدت فعلياً بين 1945 و1990، وصولاً لانهيار الاتحاد السوفيتي رسمياً في 26 يناير 1991.

 وفي إطار هذين المستويين يمكن القول أن التحولات السياسية التي شهدها الوطن العربي بداية من العام 2011 ، تندرج ضمن المستوى الأول، أي التحولات المهمة وليست الجذرية، لأنها أفرزت مجموعة من المفاهيم والاقترابات التحليلية الجديدة، كما أفرزت مجموعة من الفواعل الدولية، سواء ما فوق الدولة أو ما دون الدولة، إلا أنها لم يترتب عليها تغييرا جذريا في بنية النظام الدولي.

 وفي إطار هذه الاعتبارات، وسعيا نحو تحليل الاتجاهات المستقبلية للتحولات التي يمكن أن يشهدها الوطن العربي، خلال السنوات القادمة، يمكن رصد عدد من السيناريوهات والمسارات الأساسية، في محاولة استقرائية لأهم ما انتهت إلىه أطروحات عدد من الباحثين والمؤسسات البحثية خلال السنوات القليلة الماضية.

1. **السيناريو الأول: تحقيق الطفرة العربية وانتصار الثورات الشعبية.**

 يقوم على أن بعض الدول ستقدم عددا من المبادرات لحل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها دول المنطقة، وهنا يتوقع تقديم خطة اقتصادية موسعة على غرار خطة “مارشال” بعد الحرب العالمية الثانية، والتي من شأنها أن تقدم تمويل قيمته 100 مليار دولار لإنعاش الاقتصادات العربية، وتقديم الدعم الحيوي لها للقيام بالإصلاحات الضرورية بطريقة مستدامة اجتماعيا بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

 وستساهم تلك التنمية الاقتصادية في تقليل أعداد المنتمين للتنظيمات الإرهابية، ومحاصرة الإرهاب بشكل يحول المشكلة من تهديد استراتيجي لأمن الدول إلى مجرد مشكلة عادية، وذلك بالتزامن مع السياسات العربية المشتركة في مكافحة الإرهاب، والتي ستثبت فعاليتها في تقويض هذا الخطر، بل وستزيد من ثقة العرب في بعضهم البعض.

ووفق هذا السيناريو، من المتوقع أن تؤسس الدول العربية قوات حفظ سلام خاصة بها تكون تابعة لجامعة الدول العربية، وتكون أول مهمة لها في سوريا، والتي سيمهد اتفاق السلام فيها إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، فالاضطراب السياسي داخل الإقليم سيظل حاضراً، لكن لن تكون له نفس الآثار التخريبية، كما أن المظاهرات في بعض الدول مثل مصر والجزائر لن تؤدي إلى استقطاب في المشهد السياسي، كما ستنخرط بعض تيارات الإسلام السياسي في العملية السياسية حتى لو تحت مسميات جديدة، لكن بأفكار أكثر انفتاحاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة وغيرها.

وستكون إيران قد أنهت برنامجها النووي، وهو ما سيؤدي في البداية إلى تخوف دول الخليج في ظل عدم ثقتها في نوايا طهران، إلا أنه بمرور الوقت وبوساطة الأمم المتحدة ستؤدي إجراءات بناء الثقة إلى تحسين الأوضاع وتوفيقها بين إيران ودول الخليج.[[36]](#endnote-36)

 ويستند أنصار هذا السيناريو إلى عدد من العوامل الحاكمة لتأثير الثورات في العلاقات الإقليمية، وفي تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية في المنطقة، ومن بين هذه العوامل، وكذلك الدروس التي أفرزتها الثورات العربية:

1ـ الإمكانيات والقدرات:

يتم الحديث عن الإمكانيات المتوافرة لدي الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، مثل المساحة، والسكان، والدخل القومي، والإنفاق العسكري. وتثير البيانات المتوافرة حول هذه الإمكانيات سؤالا حول إمكانية تحويل هذه الإمكانيات إلى قدرات ، بمعني تحويل هذه العناصر المتناثرة بين مختلف الأقطار العربية إلى عناصر قوة عبر إرادة سياسية مشتركة بين تلك الأقطار. وتشير حالة الثورات العربية إلى احتمال انتقال الدول العربية من الاعتماد على السلوك الفردي أو الإقليمي، إلى السلوك الجماعي، في مواجهة الأطراف الخارجية.[[37]](#endnote-37)

2ـ توفر إمكانيات ومتطلبات بناء نظام إقليمي قوي:

حيث الجوار الجغرافي، الذي يصل إلى حد التماس الأرضي، وبهذا المعني، فإنه بالفعل يمكن الحديث عن نظام إقليمي عربي، يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، كما يمكن أيضا الحديث عن نظام شرق أوسطي يضم، إلى جانب الدول العربية، دولا أخري هي دول الجوار الجغرافي مثل تركيا، وإيران، وإثيوبيا، وربما يمتد إلى باكستان وأفغانستان، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية، كثافة التفاعلات البينية بين أطراف النظام الإقليمي، مقارنة بمثيلاتها مع الأطراف خارج النظام. فالتفاعلات الإنسانية بين الشعوب العربية أعمق بكثير من التفاعلات الإنسانية بينها وبين الشعوب الأخرى، وهو ما يؤكد عمق المصالح المشتركة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها بين أطراف النظام.[[38]](#endnote-38)

3ـ جدلية الأمن والحرية:

ما أكدت عليه الثورات من أنه لا تعارض بين الحرية والكرامة من جهة والأمن والاستقرار من جهة أخرى. فالثورات جلبت الحرية والكرامة بعض الوقت، أما الثورات المضادة فقد ضربت دعاة الحرية والكرامة، وفشلت في تحقيق الأمن والاستقرار بل وفرطت في الدم والأرض وقسّمت المجتمعات وأشعلت الصراعات الصفرية.

4ـ الثورة والتوافق:

إن التغيير طريق طويل، ومن غير الممكن إحداث التغيير بلا توفر متطلباته وشروطه وأهمها ظهور تيار تغيير وطني قوي وامتلاك طليعته ونخبته القدرة على وضع الرؤى الجامعة وقيادة الجماهير والتعبير عن آمالها، فضلا عن امتلاك القدرة على إقامة التحالفات وتغير موازين القوة. وهنا يكون الرهان في نجاح هذا السيناريو على بناء التوافقات الكبرى على موائد حوار شاملة حول المسائل الكبرى التي تهم المواطن، تمكين قطاعات أوسع من المشاركة وتغيير نمط السلطة وتعزيز حكم القانون ودولة المؤسسات والمواطنة والعدالة الاجتماعية وزرع ثقافة المساءلة والمسؤولية ومواجهة الفساد والاستبداد.[[39]](#endnote-39)

1. **السيناريو الثاني: الفوضى والانهيار:**

 يشير هذا السيناريو إلى أن الدول العربية ستواجه خلال السنوات القادمة العديد من التحديات فيما يتعلق بالبطالة والمشاركة السياسية ومنه الديمقراطية، فضلا عن تمدد تهديد الإرهاب. وبرغم محاولات احتواء هذا الخطر الأخير، فإن نطاقه سيجعل الإقليم عالقاً في صراع ممتد، بما يؤجل أي عمليات إصلاح داخلية من منطلق الأسباب الأمنية. فالصراع والعنف الممتد في سوريا ولبنان وإسرائيل والعراق واليمن لن يمنع التكامل الإقليمي فقط، بل يعوق أيضاً التنمية الانسانية على نطاق واسع داخل المنطقة.

 ولذا فإن البطالة التي يعاني منها غالبية الشباب، والتي كانت محركاً أساسياً للثورات في العالم العربي، سترتفع بشكل أكبر، كما أنه رغم بعض الإصلاحات التي قامت بها بعض دول الثورات العربية، فإن النتائج ليست مشجعة بشكل كبير.[[40]](#endnote-40)

1. **السيناريو الثالث: سيناريو التفكيك والتركيب:**

 أدت التغيرات في توزيع القوة في الإقليم، وتغير أشكال الحكم فيه، إلى تغيرات على مستوى الجغرافيا السياسية، سواء توحيداً له، أو تفتيتاً، أو إعادة تشكيل وفق تلك المتغيرات، وقد أدت عمليات إعادة الهيكلة، والتفكيك، وإعادة البناء، إلى طرح مسألة الأقليات في الدول العربية من جديد، سواء ضمن دساتيرها، أو ضمن إعادة تأطير الفكر الوحدي للدولة الواحدة، في ظل مطالب تتعدى الحقوق السياسية والاجتماعية للأقليات، إلى مطالب بحق تقرير المصير.

 وتشكل عملية الانفصال/ التفتيت، للدول العربية، خطراً على الدولة وعلى المنظومة العربية ككل، حيث تؤدى لخلق صراعات على الأطراف، ذات صبغة عرقية أو دينية، تؤجل أو تعيق عملية التحول الديمقراطي في المنطقة. كما أن غالبية الأقإلىم الساعية للانفصال أو المنفصلة، هي أقإلىم ثروات قومية للدولة، أي أن انفصالها هو تهديد لأمنها الاقتصادي المناط به المساهمة في إعادة بناء الدولة، وقد تدفع عملية الانفصال، إلى دفع مجموعات سكانية أخرى للمطالبة بذلك، وصولا إلى حالة تفتيت وتلاشي الدولة، أو دخولها في حالة حرب متسمرة مع الأطراف المنفصلة أو الساعية للانفصال.[[41]](#endnote-41)

**خـــاتمــة:**

في نهاية هذا البحث يمكنا القول بأن مفهوم التنمية الإنسانية يستند إلى منظور أساسي مفاده أن للإنسان حق أصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا، جسدا وروحا، ويتفرع عن هذا المنطق نتيجتان هامتان هما: أن التنمية الإنسانية ترفض أي شكل من اشكال التمييز بين البشر أما النتيجة الثانية فهي أن مفهوم الرفاه الإنساني لا يقتصر على التمتع المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية، اكتساب المعرفة والمشاركة، هذه الأخير التي توفرها بيئة ديمقراطية.

 إن التنمية الإنسانية يجب أن تفهم في الإطار، على أنها عملية وليست حالة، وأنها اختيار وليست قدرا، وأنها ذات أبعاد عديدة وليست أحادية الاتجاه، كما أنها ترتبط بغايات وأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، ومن ثم فهي تعكس عند حدوثها ديناميكية المجتمع، وتعكس في نفس الوقت القيم السائدة فيه. فالتنمية في الوطن العربي تشهد التعقيد والتشابك، بحيث أصبح أي إصلاح لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن يمتد إلى جنبات المجتمعات العربية كافة، اضف الى ذلك ان الإصلاح الجزئي لم يعد كافيا مهما تعددت مجالاته، وربما لم يعد ممكنا من الأساس، كما أن الإصلاح الشامل لم يعد يحتمل الإبطاء أو التفاؤل.

دلت عدد من المؤشرات التي تقيس مظاهر متنوعة للعملية السياسية والديمقراطية على أن الناس في المنطقة العربية، كانوا الأقل استمتاعا بالحرية على الصعيد العالمي في تسعينيات الألفية الأخيرة، وفي المرتبة الأخيرة، لجميع مناطق العالم على أساس حرية التمثيل والمساءلة، وما زالت الديمقراطية في الوطن العربي دون المستوى المتحقق في جميع مناطق العالم، على الرغم من الإنجازات المتحققة في بعض البلدان العربية، في ربع القرن الأخير.

**قائمـــة الهوامش:**

1. ﺍﻟﻌﻴﺴﻭﻱ ﻋﺒﺩ ﺍﻟﺭﺤﻤﻥ ،ﺍﻹﺴﻼﻡ ﻭﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﺍﻟﺒﺸﺭﻴﺔ، ﺍﻹﺴﻜﻨﺩﺭﻴﺔ ،ﺍﻟﻤﻜﺘﺏ ﺍﻟﻌﺭﺒﻲ ﺍﻟﺤﺩﻴﺙ، ص 16. [↑](#endnote-ref-1)
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ﺗﻘﺮﻳﺮ التنمية البشرية العالمي للعام 1990 ، ص12. [↑](#endnote-ref-2)
3. نفس المرجع السابق، ص 13. [↑](#endnote-ref-3)
4. زهير الكايد، الحكمانيـة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول المؤسسات الأهليـة والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، 17-18ديسمبر 2002، ص11. [↑](#endnote-ref-4)
5. نادر فرجانى، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة فى البلدان العربية دور التعليم العالى والبحث والتطوير التقاني، نقلا عن الرابط الالكتروني: http://www.almishkat.org [↑](#endnote-ref-5)
6. زهير الكايد، مرجع سبق ذكره، ص12. [↑](#endnote-ref-6)
7. United Nations Development Program, Human Development Report1990, Defining and Measuring human development, New York: Oxford university press,1990,p10 [↑](#endnote-ref-7)
8. نادر فرجانى، مرجع سبق ذكره، ص 4. [↑](#endnote-ref-8)
9. Amartya sen, Development as freedom, London: Anchor Books, 1999, p 24. [↑](#endnote-ref-9)
10. على فهد الزميع، تجربة الانتقال الى الديمقراطية في دولة الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2009، ص118. [↑](#endnote-ref-10)
11. Mahbub Ul Haq, Reflections on human development, New York, Oxford University Press, 1995, p 13. [↑](#endnote-ref-11)
12. United Nation Development Program, Human Development Report, 1993, New York , Oxford University Press, 1993, p 03. [↑](#endnote-ref-12)
13. محمد عابد الجابري ،في دقة الحاجة إلى الإصلاح، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص210 . [↑](#endnote-ref-13)
14. محمد رفعت عبد الوهاب:الأنظمة السياسية ، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004 ،ص ص152 -153 . [↑](#endnote-ref-14)
15. مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي ، بيروت، منشورات المركز 1998، ص 28 [↑](#endnote-ref-15)
16. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1997 ، ص 17 .     [↑](#endnote-ref-16)
17. Walter Lippmann,the Public Philosophy, Boston,MA:Littel,Brawon,1955,p14 [↑](#endnote-ref-17)
18. إسماعيل صبري عبد الله ، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية و فيما بينها ، مداخلة في الندوة الفكرية بعنوان أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص 466 . [↑](#endnote-ref-18)
19. موريس دوفرجيه ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري ، الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة، جورج سعد ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1992 ، ص 111. [↑](#endnote-ref-19)
20. Jean Drèze and Amartya Sen, India: Development and Participation, Delhi: Oxford University Press, 2002, p 323. [↑](#endnote-ref-20)
21. Séverine Deneulin, Democracy and political participation, inSéverine Deneulin, and Lila Shahani, An introduction to the Human Development and CapabilityApproach: Freedom and Agency, UK: Earthskan, 2009, pp185-186. [↑](#endnote-ref-21)
22. Lycian W. Pye, Political development and foreign Aid,Historical Collection,Ref HC(60),n°(52), pp 19-20. http://pdf.USAID.gov/pdf\_docs/PNABT [↑](#endnote-ref-22)
23. سها محمد صلاح الدين محمد، التنمية والديمقراطية نظرة عامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2017 ،ص 53.. [↑](#endnote-ref-23)
24. نفس المرجع السابق، ص55. [↑](#endnote-ref-24)
25. Adam Przeworski, Michel E. Alvarez, José Antonio Cheibub, Fernando Limongi, Democracy and Development: Political institutions and well being in the world, 1950, 1990, Cambridge: Cambridge University Press, 2000. [↑](#endnote-ref-25)
26. Olle Berggren, Democracy and human development: across national analysis, Bachelor„s Thesis in Development Studies, Sweden: Lund University ,Department of Political Sciences, 2012, p 08. [↑](#endnote-ref-26)
27. Larry Diamond, Economic Development and Democracy Reconcidered, AMERICAN BEHAVIORAL SCIENTIST, vol (35), n° (4-5), March-June1992, pp 450-489. [↑](#endnote-ref-27)
28. LarsRudebeck,op.cit, p 22. [↑](#endnote-ref-28)
29. Amartya Sen, Development as Freedom, op.cit, p 18 [↑](#endnote-ref-29)
30. Lars Rudebeck,op.cit , pp 23-24. [↑](#endnote-ref-30)
31. الطعامنة محمد وطارق شريف، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص ص 149-150. [↑](#endnote-ref-31)
32. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي لانماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منطمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، عمان، المطبعة الوطنية، 2005، ص 182. [↑](#endnote-ref-32)
33. ماجد احمد، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: إدارة التخطيط ودعم القرار الربع الأول لعام 2016، الامارات العربية المتحدة، ص ص 1 -6. [↑](#endnote-ref-33)
34. علي حيدر إبراهيم، تجدد الاستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلي للامنوقراطية، المستقبل العربي، العدد 313، 2004، ص 76. [↑](#endnote-ref-34)
35. بن عنتر عبد النور، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 273، 2001، ص14. [↑](#endnote-ref-35)
36. عبدالفتاح ماضي، دروس السنوات الست للثورات، مصر العربية، 4 يناير 2016. [↑](#endnote-ref-36)
37. عبد المنعم المشاط، تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يوليو 2012. [↑](#endnote-ref-37)
38. نفس المرجع السابق. [↑](#endnote-ref-38)
39. عبدالفتاح ماضي،مرجع سبق ذكره. [↑](#endnote-ref-39)
40. وداد بيلغن، ثلاثة احتمالات لمستقبل المنطقة، صحيفة أكشام، ترجمة وتحرير ترك برس، 2 سبتمبر 2015. [↑](#endnote-ref-40)
41. عبد القادر نعناع، التحولات الجغرافية في المشرق العربي، الشبكة العربية العالمية، 01 مارس 2013. [↑](#endnote-ref-41)